شـــركـــــة أقـــــوال
محامون ومستشارون وموثقون ومحكمون
LAWYERS, CONSULTANTS, NOTARIES AND ARBITRATORS

الإدارة القانونية الخارجية للشركات

دعم قانوني مستمر يخفف الأعباء التشغيلية، ويحمي القرار، ويضبط العقود والمخاطر.

EXTERNAL LEGAL DEPARTMENT FOR COMPANIES

ملف مخصص للشركات والمنشآت

قيمة عملية تتجاوز إنجاز الطلب الواحد

كيف يفيد الاشتراك المنشأة ويخفف أعباءها؟

ليست كل منشأة بحاجة إلى إنشاء إدارة قانونية داخلية أو توظيف محامٍ متفرغ منذ البداية؛ غير أن أغلب المنشآت تحتاج إلى دعم قانوني مستمر يحمي عقودها وقراراتها وإجراءاتها اليومية. ويوفر الاشتراك القانوني حلاً مرنًا يجمع بين الحماية النظامية ووضوح التكلفة بحسب حجم الاحتياج.

يخفف الاشتراك عن المنشأة عبء التوظيف والتشغيل والإشراف اليومي على وظيفة قانونية داخلية، ويمنحها في المقابل مرجعية قانونية جاهزة تتولى المراجعة والصياغة والمتابعة وتقديم الرأي، دون تحميلها تكاليف ثابتة تتجاوز احتياجها الفعلي.

خفض التكلفة الثابتة

الاستفادة من خدمة قانونية منظمة دون تحمل كامل تكاليف التوظيف والتشغيل والإدارة.

تخفيف العبء عن الإدارة

تتفرغ الإدارة لأعمالها الأساسية، بينما تتولى أقوال تنظيم العمل القانوني ومتابعته.

مرونة بحسب الاحتياج

اختيار مستوى الخدمة المناسب، مع إمكانية التدرج كلما اتسعت الأعمال أو زادت الطلبات.

المخاطر اليومية تبدأ غالبًا من تفاصيل صغيرة

علامات تدل على الحاجة إلى دعم قانوني مستمر

العقود والالتزامات

توقيع عقود غير متوازنة أو غير واضحة يرفع احتمالات النزاع والخسارة.

المطالبات والتحصيل

تأخر الإشعارات أو ضعف التوثيق قد يؤدي إلى صعوبة تحصيل الحقوق.

العمل والموارد البشرية

قرارات التوظيف والجزاء وإنهاء العلاقة تحتاج مسارًا قانونيًا منضبطًا.

القرارات الإدارية

بعض القرارات التشغيلية تحمل آثارًا نظامية أو مالية لا تظهر عند اتخاذها.

الامتثال والحوكمة

غياب السياسات والصلاحيات الواضحة يرفع مخاطر المخالفات وتضارب المسؤوليات.

النزاعات القائمة

الاستجابة المتأخرة تزيد التكلفة وتضعف الموقف التفاوضي أو القضائي.

خدمات مترابطة تحت إدارة قانونية واحدة

ماذا تشمل الإدارة القانونية الخارجية؟

الاستشارات القانونية
إبداء الرأي في المسائل التشغيلية والاستراتيجية وبيان البدائل والمخاطر.

العقود والاتفاقيات
صياغة العقود ومراجعتها والتفاوض بشأنها وإعداد مذكرات التفاهم.

المطالبات والتحصيل
تنظيم الإنذارات والمطالبات والتسويات ومتابعة إجراءات التحصيل.

الموارد البشرية
مراجعة عقود العمل واللوائح والقرارات التأديبية وإنهاء العلاقات.

الحوكمة والامتثال
إعداد السياسات ومراجعة الصلاحيات والإجراءات ورفع مستوى الامتثال.

التقاضي والتمثيل
تمثيل المنشأة أمام المحاكم واللجان وفق تكليف مستقل أو نطاق متفق عليه.

الملكية الفكرية والاستثمار
حماية العلامات والحقوق ودعم التأسيس وإعادة الهيكلة ودخول المستثمرين.

التوثيق والتحكيم
أعمال التوثيق الداخلة في الاختصاص وصياغة شروط التحكيم وتمثيل العملاء.

إجراء واضح من الطلب إلى الإقفال

كيف نعمل مع منشأتكم؟

1 تقييم الاحتياج

فهم النشاط والعقود والمخاطر والأولويات القانونية.

2 تأسيس الملف

تحديد المسؤولين وقنوات التواصل والصلاحيات وحدود الخدمة.

3 استقبال الطلب

تسجيل المهمة والمستندات والموعد المطلوب والجهة المستفيدة.

4 الدراسة والمعالجة

تحليل الوقائع وصياغة الرأي أو العقد أو الإجراء المناسب.

5 التنفيذ والمتابعة

متابعة التفاوض أو المطالبة أو الإجراء حتى إقفال المهمة.

6 التقرير والتحسين

تقارير دورية ورصد للمسائل المتكررة واقتراح معالجة وقائية.

قناة تواصل مخصصة

تحدد جهة اتصال داخل المنشأة، ويخصص مسار واضح لإرسال الطلبات واستلام الرأي واعتماد الإجراء.

متابعة وتقارير

تقدم تحديثات بحسب طبيعة المهمة، مع تقرير دوري بالأعمال القائمة والمنجزة والملاحظات ذات الأولوية.

يراعى في الرأي القانوني واقع المنشأة ونشاطها والمدة المتاحة وكلفة البدائل ومستوى المخاطر المقبول.

أربعة نماذج تعاقد بحسب حجم الاحتياج

باقات التعاقد السنوية

الاستشارات والعقود

20,000 ريال

سنويًا

للمنشآت ذات الاحتياج القانوني المحدود

- استشارات ومراجعة عقود وفق حد سنوي
- مراجعة الخطابات والإشعارات
- توصيات قانونية واجتماعات عن بُعد

الإدارة القانونية عن بُعد

الأكثر طلبًا

48,000 ريال

سنويًا

للمنشآت التي تحتاج دعمًا قانونيًا مستمرًا

- مدير ملف وقناة تواصل مخصصة
- العقود والمطالبات والموارد البشرية
- وفق حد استخدام شهري يحدد بالعقد

المستشار القانوني المخصص

72,000 ريال

سنويًا

دعم عن بُعد مع حضور أسبوعي إلى المقر

- جميع خدمات الإدارة القانونية عن بُعد
- محامٍ مسؤول وحضور يوم أسبوعيًا
- أربعة أيام شهريًا ودعم الاجتماعات

المستشار القانوني المتفرغ

ابتداءً من 180,000 ريال

سنويًا

للمنشآت ذات الاحتياج القانوني اليومي

- محامٍ متفرغ من فريق أقوال
- الحضور خمسة أيام عمل أسبوعيًا
- إشراف مهني؛ والسعر بحسب نطاق العمل

أثر مباشر على الإدارة والتكلفة والمخاطر

ما الذي تحصل عليه المنشأة من الاشتراك؟

تخفيف الأعباء التشغيلية

تقليل الحاجة إلى إنشاء هيكل قانوني داخلي كامل وما يصاحبه من رواتب وتشغيل وإدارة يومية.

سرعة الوصول إلى الرأي

وجود مرجعية قانونية جاهزة يساعد على اتخاذ القرار في وقته قبل تفاقم الإشكال.

تقليل النزاعات والخسائر

المراجعة المبكرة للعقود والقرارات والمراسلات تحد من النزاع وتدعم حفظ الحقوق.

تنظيم الملف القانوني

حفظ العقود والآراء والمطالبات ضمن مسار واضح يسهل الرجوع إليه ومتابعته.

الاستفادة من فريق متخصص

الحصول على خبرات متعددة مع وجود مسؤول ملف واحد واضح أمام المنشأة.

خدمة قابلة للتدرج

البدء بباقة مناسبة ثم الانتقال إلى نطاق أوسع عند زيادة حجم الأعمال والطلبات.

الأسعار سنوية ولا تشمل ضريبة القيمة المضافة عند استحقاقها. وتحدد حدود الاستخدام ومدد الاستجابة في عقد الخدمات. ولا تشمل الباقات الترافع والتحكيم والتوثيق والرسوم الحكومية وأعمال الخبراء والمشروعات الاستثنائية، إلا بنص صريح.

خطوات مختصرة وواضحة

من الاجتماع الأول إلى بدء الخدمة

1

اجتماع تشخيصي

مناقشة النشاط والاحتياج والمخاطر الحالية.

2

تحديد النطاق

حصر الخدمات والأولويات وقنوات التواصل.

3

العرض والتعاقد

تقديم العرض المالي ثم توقيع عقد الخدمات.

4

بدء التشغيل

تأسيس الملف واستلام المستندات وجدولة الأولويات.

معلومات تساعد على بناء العرض

طبيعة النشاط، حجم المنشأة، عدد الموظفين، حجم العقود، المنازعات القائمة، والجهات التنظيمية المرتبطة بالنشاط.

مستندات أولية عند الحاجة

عقد التأسيس أو النظام الأساس، الهيكل والصلاحيات، نماذج العقود، اللوائح، وأي مطالبات أو إشعارات قائمة.

يبدأ نطاق العمل بعد الاتفاق الكتابي، مع تحديد الأعمال المشمولة وحدود الاستخدام ومسؤوليات كل طرف وآلية اعتماد الطلبات.

شـــركـــــة أقـــــوال
محامون ومستشارون وموثقون ومحكمون
LAWYERS, CONSULTANTS, NOTARIES AND ARBITRATORS

ابدأ بتقييم احتياج منشأتكم القانوني

احجز اجتماعًا تشخيصيًا أوليًا دون مقابل لتحديد الباقة والنطاق الأنسب لأعمال المنشأة، ثم نقدم عرضًا واضحًا يراعي حجمها وأولوياتها واحتياجها الفعلي.

www.aqwal.sa

info@aqwal.sa

0599921917

المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية

أقوال... عمل قانوني رصين، وإجراء مهني واضح.